تأثير المنظّمات الأهليّة في سياسات اللّاجئين في السّياسات الاجتماعيّة

زليخة صاغلم*

ملخص: إنّ الإسهام الأكبر في صنع السّياسات الاجتماعيّة يمكن أن يكون من خلال توفير الدّعم للأفراد والمجموعات المحرومة قياسًا بشرائح المجتمع الأخرى لمختلف الأسباب، والتّغلّب على المشكلات الاجتماعيّة والثّقافيّة والبيئيّة، وتوفير الخدمات الدّينيّة والصّحّيّة والسّياسيّة وغيرها. وتوفير هذه الخدمات التي تحمل أهمّيّةً حيويّةً من حيث البنية المجتمعيّة ليس له عائد اقتصاديّ مباشر للمؤسّسات والأفراد الّذين يعملون على توفيرها. وبالمقابل، هناك عدد كبير من اللّاجئين وملايين النّاس الّذين هجّروا من بلادهم قسرًا، ويواجهون الظّروف الحياتيّة القاسية للغاية، وهم محرومون من الخدمات الصّحّيّة والاجتماعيّة، ناهيك عن العمل والدّخل والمساعدات الإنسانيّة الطّارئة. تتناول هذه الدّراسة موضوع الهجرة، وتأثير المنظّمات الأهليّة، ودورها في السّياسات الاجتماعيّة في مواجهة المشكلات النّاتجة عن الهجرة.

* باحثة، تركيا

The Impact of NGOs on Refugee Policies in Social Policies

ZELİHA SAĞLAM*

ABSTRACT The most considerable contribution to the formation of social policies is supporting disadvantaged individuals and groups for any reasons compared to others in the society, overcoming social, cultural, environmental problems and providing religious, health, political and other services. The fulfillment of these vital services to the social structure, does not have a direct economic return to the institutions working on fulfilling them. In this regard, the need for the NGOs and the awareness of the significance of the tasks they undertake increases day by day. Nontheless, there are millions of forcibly displaced people contended with severe conditions, and deprived of access to health and social services, not to mention work, income and emergent humanitarian aid. This research refers to nongovermental organizations' effect and contribution to social policies in the face of immigration and its repercussions.

* Researcher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/1)
104 - 93

مدخل:

تمهّد العوامل التي يشهدها العالم، مثل الحروب والكوارث والفقر- الطّريق أمام انتشار الظّلم الاجتماعيّ والكوارث الإنسانيّة الكبيرة. وتنفّذ المنظّمات الأهليّة نشاطات واسعةً وناجحةً في مختلف المجالات على مستوى العالم، وتقوم بأعمال طموحة من خلال الجهود المشتركة والتّعاون المشترك فيما بينها، مع توفّر وسائل الاتّصالات المتطوّرة، ففي الأوضاع النّاتجة عن الأزمات والحروب والكوارث التي لا تتدخّل الدّول فيها- يقدّم عدد كبير من المنظّمات الأهليّة النّاشطة على مستوى العالم خدماتها في مختلف المجالات من الدّبلوماسيّة إلى الإنسانيّة وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانيّة. وقد اعتمدت هذه المنظّمات الأهليّة، ولاسيّما النّاشطة في مجال المساعدات الإنسانيّة وسيلةً عاجلةً من أجل تلبية الحاجات الأساسيّة للنّاس المنكوبين في الأزمات الإنسانيّة الكبيرة التي شهدتها السّنوات الماضية، فمن خلال تدخّل هذه المنظّمات الأهليّة في المناطق التي تشهد الحروب والأزمات والكوارث يكون تطويق آثارها، والحيلولة دون حدوث عواقب أكثر خطورةً على البشر.

إنّ زيادة دور المنظّمات الأهليّة بشكل فعّال في نظام الأمم المتّحدة، وبيان الكثير من المشكلات التي يشهدها مجال حقوق الإنسان من خلال التّقارير، وإجراء الدّراسات في السّياسات الاجتماعيّة- تدفع الحكومات أيضًا إلى التّحرّك من أجل إيجاد الحلول.

في المؤتمر العالميّ الثّاني لحقوق الإنسان في عام 1993 أنشأت الأمم المتّحدة "نظام المساعدات الإنسانيّة"، وجرى بحث موضوع أعمال المساعدات المقدّمة إلى الحكومات والمناطق من أجل تضميد الجروح النّاتجة عن الصّراعات التي لا تزال مشتعلةً حتّى اليوم. وقد قرّر مؤتمر الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة المنعقد في أكتوبر/ تشرين الأوّل عام 2014 تنظيم القمّة الأولى للمساعدات الإنسانيّة في تركيا؛ للبحث في زيادة فعاليّة المنظّمات الأهليّة في إيجاد الحلول للأزمات الإنسانيّة في العالم. وقد كانت الزّيادة التي طرأت على الحاجة إلى المساعدات الإنسانيّة بسبب الأزمات والحروب والكوارث الطّبيعيّة- السّبب في إنشاء منظّمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ التي تنشط في مجال المساعدات الإنسانيّة على المستويين الوطنيّ والدّوليّ، لتقوم بأعمالها وفق خطط منظّمة. والهدف من المؤتمر الذي عقد أوّل مرّة في إسطنبول بتاريخ 23-24 مايو/ أيّار 2016 هو البحث عن الحلول التي تحدّ من الوفيات النّاتجة عن الأزمات الإنسانيّة على مستوى العالم، وتشكيل تعاون دوليّ مشترك حول هذا الموضوع. وقد بحث المؤتمر موضوع المساعدات والصّعوبات المتعلّقة بها وتطوّراتها، وجرى العمل على وضع مقترحات حلول مستفادة من التّجارب التي يواجهها النّظام الإنسانيّ العالميّ الحاليّ، إضافة إلى وضع جدول أعمال لمستقبل الجهود الإنسانيّة. استقبلت تركيا في المؤتمر ممثّلين عن حوالي 60 منظّمة أهليّة من 173 دولة، وهذا النّشاط يشير إلى أهمّيّة دور المنظّمات الأهليّة في صنع السّياسات الاجتماعيّة إلى جانب الدّول، ويبيّن دور المنظّمات الأهليّة في إيجاد الحلول الفعّالة في المشكلات الاجتماعيّة.

تعرّف السّياسات الاجتماعيّة بأنّها القرارات التي تتّخذها الدّولة، والإجراءات التي تنفّذها في سبيل رفاه شعبها وسعادته. وتتضمّن هذه السّياسات توفير الدّولة لشعبها الأمن والصّحّة والتّعليم والتّغذية والإيواء والعمل.

وتنفّذ الدّولة السّياسات الاجتماعيّة من خلال إداراتها المحلّيّة والمجتمعات الأسريّة والمدنيّة. وقد أثبتت الإدارات المحلّيّة وجودها بقوّة، كجهات فاعلة، ولاسيّما في نهاية الثّمانينيّات من القرن الماضي، ولا تزال مؤسّسة الأسرة منذ نشأة الكائن البشريّ تحافظ على سمتها في صيغ مختلفة بوصفها جهةً فاعلةً في السّياسة الاجتماعيّة. وأثبتت المنظّمات الأهليّة بتسمياتها المختلفة (جمعيّة، وقف... إلخ)، وجودها في السّياسات الاجتماعيّة، كما أثبتته في المجالات المختلفة. ويدخل القطاع الخاصّ كذلك في إطار السّياسات الاجتماعيّة من خلال حياة العمل أو خارجها على حدّ سواء.[1]

والسّياسات الاجتماعيّة المنتجة هي المجموعة المتكاملة للممارسات التي تركّز على حلّ مشكلات المجتمع. ولا يمكن فهم الدّولة الاجتماعيّة على أنّها دولة تمارس السّياسات الاجتماعيّة بعيدًا عن مفهوم السّياسات الاجتماعيّة. فالدّولة الاجتماعيّة باعتبارها دولةً تقوم بمهمّة القضاء على الأضرار الاجتماعيّة ظهرت مع ظهور المجتمعات الصّناعيّة في القرن التّاسع عشر؛ لإزالة التّناقضات الاجتماعيّة، وتعرف بمبادراتها التّنفيذيّة في تنظيم السّياسات الاجتماعيّة. والسّياسات الاجتماعيّة تعود إلى الدّولة التي تمارسها وتتحمّل تبعاتها الماليّة، ويجري تنفيذ السّياسات الاجتماعيّة في جميع المجالات بحقّ جميع الفئات المحرومة الموجودة داخل الحدود الوطنيّة.[2] وتعمل المنظّمات الأهليّة بوصفها قوّةً ناشطةً رئيسةً في مجال السّياسات الاجتماعيّة.

زيادة دور المنظّمات الأهليّة بشكل فعّال في نظام الأمم المتّحدة وبيان الكثير من المشكلات التي يشهدها مجال حقوق الإنسان من خلال التّقارير وإجراء الدّراسات في السّياسات الاجتماعيّة تدفع الحكومات أيضًا إلى التّحرّك من أجل إيجاد الحلول

الهجرة والمشكلات النّاتجة عنها:

تعرّف الهجرة بحركة تغيير الموقع الجغرافيّ الذي تقيم فيه المجتمعات البشريّة لأسباب دينيّة أو اقتصاديّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو غير ذلك، من خلال الانتقال من وحدة سكنيّة إلى أخرى للاستقرار فيها وقضاء بقيّة حياتها أو جزء منها. وبعبارة أخرى، هي الحركة السّكّانيّة التي تغيّر الجوانب الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة للبنية المجتمعيّة من خلال عمليّة تغيير الموقع الجغرافيّ. ويطلق اسم الهجرة على عمليّة تغيير المكان وجميع العناصر المنقولة خلالها لأسباب شخصيّة. ويطلق اسم الانتقال والنّزوح والهجرة على عمليّة انتقال الأفراد والمجموعات من بلد إلى بلد آخر، ومن مستقرّ إلى مستقرّ آخر لأسباب اقتصاديّة أو مجتمعيّة أو سياسيّة.[3]

ورغم أنّ الهجرة هي في الأساس حركة اجتماعيّة، فإنّها في الواقع إحدى وسائل التّغيير الأساسيّة المؤثّرة في نواحي الحياة كافّةً؛ بدءًا من الاقتصاديّة إلى الثّقافيّة. وعلى الرّغم من أنّ الهجرة في جوهرها تعرّف بأنّها "حركة تغيير المكان" فإنّها بوصفها حدثًا اجتماعيًّا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة للمجتمع، وتؤثّر فيها تأثيرًا شديدًا.

وتنقسم الهجرة إلى قسمين: الهجرة الدّاخليّة والهجرة الخارجيّة. وهجرة اللّاجئين -بوصفها شكلًا من أشكال الهجرة الخارجيّة- هي تلك الهجرة التي ينتقل من خلالها الأشخاص والمجموعات الصّغيرة من البلد الذي هم فيه؛ نتيجةً لما يعانون من سوء التّفاهم أو الصّراع مع السّلطة السّياسيّة أو نظام الحكم، وتتعرّض أرواحهم وأموالهم إلى المخاطر بسبب ذلك- إلى بلد آخر بطرق غير مشروعة في الغالب و/ أو بوثائق مزوّرة. وقد انحصرت العناية بمشكلات اللّاجئين في البداية قبل عام 1921 في المنظّمات التّطوّعيّة الخاصّة تقريبًا، وكان اهتمامها محصورًا في تلبية دعوات تقديم المساعدة. وقد رصدت هجرة اللّجوء تاريخيًّا في أنحاء العالم كافّةً، وتركّزت في السّنوات الأخيرة في الدّول النّامية أو الدّول المتخلّفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللّاتينيّة. وبعد الانقلاب العسكريّ في 12 سبتمبر/ أيلول سنة 1980 في تركيا، شهدت الدّول الأوربيّة حركة هجرة ولجوء مكثّفةً من الأفراد والمجموعات الصّغيرة من تركيا.[4]

ويأتي خلل التّوازن الاقتصاديّ بين البلدان والمناطق والمجموعات في مقدّمة العوامل الدّيناميكيّة المؤثّرة في الهجرة. كما تؤدّي الصّراعات وعدم تكافؤ الفرص في المستويات والمجالات المختلفة بدءًا من السّياسيّة إلى الثّقافيّة دورًا مهمًّا في الهجرة. وكذلك الصّراعات الحادّة القصيرة المدى أو الطّويلة التي تشهدها مختلف مناطق العالم توفّر الدّيمومة للحركة السّكّانيّة العالميّة. وقد أسهمت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول واحتلال العراق والصّراعات في فلسطين وليبيا وسوريا والدّول الأخرى المشابهة، إلى جانب الحوادث الفرديّة التي تشهدها

الدّول التي استقبلت المهاجرين- في تشكيل تصوّر وموقف عامّ حول الهجرة. وحين تزامنت هـذه البيئة مـع معـاداة الأجانب تضافرت الجهـود لضبط الهجرة، وسـيطر خطـاب "الأمن" عـلى الحركة السّـكانيّة في العـالم. ورغـم أنّ مفهوم "الأمن الإنسـانيّ" الذي طـوّر مقابل ذلك تناولتـه بعـض الدّول بمحمل الجدّ، لكنّه لم يتحوّل إلى تيّار أسـاسيّ.[5] ووفقًا للاتّفاقيّة الدّوليّة في الأمـم المتّحدة حول حماية حقـوق العمّال المهاجرين وأسرهم- توافقـت الدّول الموقّعة على ضمان الحقوق المعلنة للمهاجرين لديها بشرط أن يكونوا قد عملوا أو عاشـوا فيها لفترة محدّدة مـن دون النّظـر في كونهم مهاجرين شرعيّـين أو غير شرعيّين. وقد كانـت تركيا من بين اثنتين وثلاثـين دولةً وقّعـت على هذه الاتّفاقيّة عام 2007. والسّـمة الرّئيسـة للإقصـاء الاجتماعيّ الـذي يعانيه المهاجرون غـير النّظاميّين أنّهم يصبحون في وضع غير قانونيّ بسـبب التّشريعات القانونيّـة في البلـد الذي هم فيه، ويتسـبّب وضعهم القانونيّ في أن يعيـش المهاجرون ويعملوا في ظـروف شـديدة الخطورة، وبيئة غـير آمنة. وجميع أنـواع المخاطر مفتوحة أمـام المهاجرين؛ لأنّهـم يقبلـون بالعمل في أسـوأ الظّروف المقدّمة لهم من أجل البقاء عـلى قيد الحياة.[6] وتترافق زيـادة عدد السّـكّان النّاتجة عن الهجرة والمهاجرين مع ظهور مشـكلات مختلفـة، مثل التّغذية والإيواء والتّعليم والبطالة والسّـكن العشـوائيّ وما أشـبه ذلك. وفي هذا الصّدد ينبغي تقديم مقترحات ملموسة لصانعي السّياسات حول سياسات الهجرة الحاليّة في تركيا والعالم، وتحليل هذه السّياسـات ومناقشـتها، وإنتاج سياسـات هجرة أكثر فاعليّةً، ووضعهـا موضع التّنفيذ، وممارستها بفاعليّة.

تأثير المنظّمات الأهليّة في سياسات الهجرة في السّياسات الاجتماعيّة:

إنّ الإسـهام الأكبر في صنع السّياسـات الاجتماعيّة يمكن أن يكون من خلال توفير الدّعم للأفراد والمجموعات المحرومة لأسـباب مختلفة؛ قياسًـا إلى شرائح المجتمع الأخرى، وكذلك عـبر التّغلّب على المشـكلات الاجتماعيّـة والثّقافيّة والبيئيّة وتوفير الخدمـات الدّينيّة والصّحّيّة والسّياسيّة وغيرها. وتوفير هذه الخدمات ذات الأهمّيّة الحيويّة من حيث البنية الاجتماعيّة ليس له عائد اقتصاديّ مباشر للمؤسّسـات والأفراد الّذين يحملـون على عاتقهم تقديمها. وفي هذا السّياق؛ يزداد الشّعور بالحاجة إلى المنظّمات الأهليّة، وإدراك أهمّيّة الأدوار التي تؤدّيها يومًا بعد يوم. وقد اضطلعت الجمعيّات والأوقاف طوال التّاريخ بمهمّاتها في إطار سـعيها للحفاظ على استدامة الحياة المجتمعيّة بالاعتماد على مفهوم التّعاون والتّضامن في السّياسة الاجتماعيّة.

إنّ التّنـوّع الثّقـافيّ في مجتمعاتنـا الحاليّة هـو واقع حتميّ لا مفرّ منه؛ لهذا السّـبب، يعتقد أنّ تنـاول إسـتراتيجيّات تكييف وتثقيـف مختلف المجموعات المهاجرة داخـل المجتمع من زاوية السّياسـات الاجتماعيّـة- سـوف يحقّـق التّـوازي بين الممارسـات القائمـة في البلـد وخيارات المهاجريـن التّثقيفيّة، ويضمن الانسـجام بين المجموعات المكوّنـة للمجتمع وديمومته.[7] ففي إطار السّياسـات الاجتماعيّة تقدّم الدّول الخدمات في مختلف المجالات، ولاسـيّما للمتضرّرين مـن التّهجير القسـريّ. والتّطـوّرات الدّوليّة والتّغـيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسـيّة

والتّقنيّة تؤثّر في المنظّمات الطّوعيّة تأثيرًا كبيرًا. وفي ظلّ هذه التّغيّرات تتحتّم على المنظّمات الأهليّة مراجعة قضاياها التّنظيميّة والإداريّة وأساليب عملها وتوظيف الخبراء والمتطوّعين.[8]

يعيش اليوم قرابة 244 مليون شخص خارج بلادهم، ويشكّل اللّاجئون الاقتصاديّون الّذين يساورهم الأمل في تحسين حياتهم المعيشيّة وإرسال المال إلى بلادهم- غالبيّة هؤلاء اللّاجئين. وإلى جانب هؤلاء يوجد عدد كبير من اللّاجئين وملايين النّاس الّذين هجّروا من بلادهم قسرًا على مستوى العالم، يواجهون الظّروف الحياتيّة القاسية للغاية، وهم محرومون من الخدمات الصّحّيّة والاجتماعيّة، ناهيك عن العمل والدّخل والمساعدات الإنسانيّة الطّارئة. وكثيرًا ما يواجهون التّحرّش والعداء والعنف في البلد المضيف.[9] ووفقًا لبيانات الأمم المتّحدة، يحتاج 136 مليون شخص في العالم إلى مساعدات إنسانيّة.[10] وقد دفعت الحروب والصّراعات والأزمات والمظالم المختلفة 68.5 مليون شخص إلى التّخلّي عن أماكنهم قسرًا، والعيش في البلدان والمناطق الأخرى. وتستضيف تركيا العدد الأكبر من اللّاجئين في العالم، حيث لا يزال 3.5 مليون لاجئ يبحث عن بيئة حياتيّة له داخل الحدود التّركيّة. ويستضيف كلّ من أوغندا وباكستان 1.4 ملايين، ولبنان مليونًا واحدًا، وتستضف إيران 979 ألف شخص.[11]

وقد أضافت الأحداث التي بدأت بالانتفاضة العربيّة التي انطلقت من تونس سنة 2011، وتحوّلت فيما بعد إلى أزمات داخليّة في الدّول الأخرى، مثل مصر وسوريا- مشكلات جديدةً إلى قائمة مشكلات اللّاجئين في العالم. وقد بدأت المنظّمات الأهليّة في تركيا خاصّةً بإقامة نشاطات اجتماعيّة من أجل اللّاجئين السّوريّين الّذين لاذوا بتركيا إلى جانب الدّول الأخرى نتيجة الأزمة المستمرّة في سوريا منذ سنة 2011، وقد طوّرت نماذج جديدة للمساعدات، وأوصلت المنظّمات الأهليّة المذكورة المساعدات الإنسانيّة إلى النّاس الّذين لم يتمكّنوا من العبور من الحدود السّوريّة إلى تركيا، وبدأت بمشاركة خبراتها وتطبيقاتها التي تشكّل نماذج عالميّةً مع المجتمع الدّوليّ، وعملت على إنتاج مشروعات مستدامة من شأنها تخليص النّاس من حالة العوز إلى المساعدات، إلى جانب كونها مؤسّسات إغاثيّة توصل المساعدات الإنسانيّة إلى أصحاب الحاجة.

وكذلك تبادر هذه المؤسّسات التي تعرض مواقفها الإنسانيّة وتبذل جهودها من أجل حلّ المشكلات الاجتماعيّة، إلى التّعاون مع المؤسّسات الشّريكة في البلدان والمناطق من أجل إيجاد حلول عمليّة قابلة للتّنفيذ للمشكلات التي يشهدها العالم.

حقّقت تركيا تطوّرًا في مجال المساعدات الإنسانيّة في السّنوات العشر الأخيرة على نحو يجعل صوتها يدوّي في جميع أنحاء العالم. فمع انفتاحها إلى الخارج منذ بداية القرن الحاليّ؛ لم تكتف بالتّواصل مع الدّول الأخرى في المجال الاقتصاديّ، بل تواصلت مع جميع الدّول والمناطق صاحبة الحاجة في مجال المساعدات الإنسانيّة أيضًا، وإلى جانب المؤسّسات الرّسميّة التّركيّة النّاشطة دوليًّا، مثل الوكالة التّركيّة للتّعاون والتّنسيق TİKA والهلال الأحمر التّركيّ

KIZILAY وإدارة الطّوارئ والكوارث الطّبيعيّة AFAD، يوجد في تركيا أكثر من 160 جمعيّةً ووقفيّةً أنشئت بمبادرات مدنيّة، تعمل في مجال السّياسات الاجتماعيّة.

ووفقًا لتقرير المساعدات الإنسانيّة العالميّة عام 2018، كانت تركيا في العام الماضي من أكثر الدّول المانحة للمساعدات الإنسانيّة، من خلال المساعدات التي قدّمتها على المستوى الدّوليّ. كما تبوّأت تركيا موقع الصّدارة في خريطة المساعدات لتقرير منظّمة المبادرات الإنمائيّة الإنكليزيّة من خلال المساعدات الإنسانيّة التي قدّمتها عام 2017، التي بلغت قيمتها 8.07 مليار دولار. وجاءت الولايات المتّحدة في المرتبة التّالية بمساعداتها البالغة 6.68 مليار دولار، وتلتها ألمانيا بمبلغ 2.99 مليار دولار، وجاءت إنكلترا في المرتبة الرّابعة بمبلغ 2.52 مليار دولار، وأسهمت مؤسّسات الاتّحاد الأوربّيّ في المساعدات الإنسانيّة بمبلغ 2.24 مليار دولار. وتبوّأت تركيا المرتبة الأولى بمعدّل مساعداتها الإنسانيّة مقارنةً بدخلها القوميّ والبالغ 0.85 ٪. ولم يتجاوز هذا المعدّل 0.17 ٪ لدى كلّ من النّرويج ولوكسمبورغ.[12]

حقّقت تركيا تطوّرًا في مجال المساعدات الإنسانيّة في السّنوات العشر الأخيرة على نحو يجعل صوتها يدوّي في جميع أنحاء العالم

يشكّل قلق الحماية في الواقع مصلحةً مشتركةً، والحماية الفعّالة تتطلّب تعاونًا مشتركًا هادفًا مع الدّول والمنظّمات الدّوليّة، على ألّا يكون محدودًا بأيّ شكل من الأشكال. ففي اجتماع المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ في عام 1980 على سبيل المثال تبنّت المنظّمات الحكوميّة ولجنة الصّليب الأحمر الدّوليّة والمنظّمات الأهليّة الأخرى أدوارًا مهمّةً من أجل الحاجات الإنسانيّة في الأحوال الطّارئة. وتعمل مئات المنظّمات الأهليّة الوطنيّة والدّوليّة في تقديم الحماية والمساعدات الإنسانيّة للمهاجرين واللّاجئين على مستوى العالم.[13] وهكذا نجد أنّ ضمان المسؤوليّة عن تحقيق المعايير الدّوليّة لحقوق الإنسان مع الأخذ بعين الاعتبار كلًّا من المنظّمات والأفراد على حدّ سواء- هو تطبيق متعدّد الأوجه. كما أنّ كلّ إشارة لمفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين إلى حقوق الإنسان الأساسية وإلى حقوق اللّاجئين في كلّ الاتّفاقيّات الدّوليّة أو مذكّرات التّفاهم- تعدّ بمثابة التّوصية. واعتمادًا على الظّروف ينبغي توفير الدّعم الدّوليّ المناسب لتعزيز قدرتها عند اللّزوم أيضًا. وينبغي أن تكون مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والمنظّمات الأهليّة، أو الدّول والمنظّمات الأهليّة في موقع المساءلة كذلك حول المبادئ الأساسيّة.[14]

النّشاطات التي تنفّذها المنظّمات الأهليّة التّركيّة في مجال السّياسة الاجتماعيّة:

إلى جانب تقديم المساعدات الإغاثيّة إلى المهاجرين والمنكوبين تنفّذ المنظّمات الأهليّة التّركيّة المشروعات المستدامة لكي تتمكّن المجتمعات من الاكتفاء الذّاتيّ. وانطلاقًا من هذا المفهوم،

تدعم السّياسات الاجتماعيّة في داخل البلاد وخارجها من خلال تنفيذ العديد من المشروعات، كبناء المدارس ومعاهد الإعداد الفنّيّ والمهنيّ والمساجد وحفر آبار المياه، وغيرها.

تسهم منظّمات الإغاثة الإنسانيّة إسهامًا فعّالًا في مجالات السّياسة الاجتماعيّة من خلال نشاطاتها التي تتوخّى المشاركة في المجتمع في مجالات، مثل: تحسين الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة لذوي الأوضاع السّيّئة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وإنشاء مجتمع الرّفاه من أجل تحقيق السّلام والعدالة الاجتماعيّة. والدّور المهمّ الذي يقع على عاتق منظّمات الإغاثة الإنسانيّة التي تتدخّل بدايةً في الحالات الطّارئة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعيّة- يكمن في تأكيد أنّ قلّة الموارد لا تشكّل سببًا في مشقّة الوصول إلى الخدمات والحاجات الأساسيّة، بل مشكلة التّوزيع العادل للموارد وتحوّل الأسباب المهيّئة لهذه المشكلات إلى مشكلات مزمنة هي السّبب فيها، إلى جانب دورها في تشجيع أصحاب العلاقة بالموضوع على المبادرة في هذه القضيّة. إنّ منظّمات الإغاثة الإنسانيّة التي تسعى إلى الإسهام في تأسيس العدالة الاجتماعيّة على المستوى المحلّيّ والدّوليّ- قادرة من خلال الإمكانات التي وفّرتها تكنولوجيا المعلومات ولاسيّما بعد الثّورة الرّقميّة التي شهدتها تسعينيّات القرن الماضي على إعادة هيكلة أعمالها في سبيل خدمة هذا الغرض، وتوفير الوقت والمال، وتأمين المرونة والاستدامة في قدرتها وحركتها المقبلة.[15]

تسهم المنظّمات التي لها ألف شعبة، مثل وقف الدّيانة التّركيّ، والنّاشطة داخل البلاد وخارجها، مثل الهلال الأحمر وهيئة الإغاثة الإنسانيّةİHH - في التّنمية الاجتماعيّة خارج تركيا من خلال تنفيذ نشاطاتها عبر ممثّليّاتها في البلدان، والتّعاون مع المنظّمات الأهليّة المحلّيّة

في تلك البلاد. ويقوم العمل المشترك على أساس التّقارير التي تعدّها المنظّمات المحلّيّة في المناطق، مثل الوقفيّات والجمعيّات، حول المشكلات في بلادها وتوصيات الحلول حولها. وتوفّر طريقة العمل هذه أيضًا الخبرة والتّجربة للمنظّمات الأهليّة المحلّيّة التي تعمل على نطاق ضيّق. كما أنّ نموذجيّة الجمعيّات والوقفيّات التّركيّة في هذا المجال توفّر للمنظّمات الأهليّة النّاشطة في مناطق الأزمات على نطاق ضيّق ومتوسّط الفائدة والفرصة بوصفها نموذجًا في إنتاج السّياسات الاجتماعيّة وإعداد المشروعات وتنفيذها.

يوجد حوالي 165 مليون طفل في العالم محرومون من الأبوين أو أحدهما؛ لأسباب مختلفة، مثل الحروب والكوارث الطبيعيّة والفقر. في إفريقيا، يصبح أكثر من مليوني طفل أيتامًا كلّ عام؛ بسبب الحروب الأهليّة والكوارث الطبيعيّة والعجز في البنية التّحتيّة الصّحّيّة، وتيتّم في العراق وحده خمسة ملايين طفل بسبب الاحتلال والحرب. وانطلاقًا من هذه الحقائق، تستمرّ هيئة الإغاثة الإنسانيّةİHH في نشاطات دعم اليتيم التي بدأتها منذ عام 1992 بدون انقطاع، من أجل توفير الغذاء والتّعليم والصّحّة وفرصة العيش في بيئة آمنة لمئات الآلاف من الأطفال الأيتام في 55 دولةً.

وتعمل المنظّمات الأهليّة التي تعتقد أنّه من غير الممكن حلّ المشكلة بالمساعدات اليوميّة على وضع الخطط وتنفيذ المشروعات التي من شأنها أن تمنح فرصة الاكتفاء الذّاتيّ لأصحاب الحاجة في الأماكن التي تشهد الهجرات، حيث توفّر هذه المنظّمات الإمكانات اللّازمة للأشخاص الّذين يعانون الضّيق بسبب الأزمة ليتمكّنوا من تأمين احتياجاتهم الشّخصيّة، ويصبحوا منتجين، ويسهموا في المجتمع الذي يعيشون فيه. فتقيم المنظّمات الأهليّة، بحسب ظروف المنطقة وظروف أصحاب الحاجة- الدّورات المهنيّة، مثل الزّراعة والنّجارة والحرف اليدويّة والخياطة، وتوفير المواد والمعدّات اللّازمة، كما أنّها توفّر للأشخاص المحتاجين فرص العمل من خلال توفير قوارب الصّيد وسيّارات الأجرة وغير ذلك.

المنظّمات الأهليّة التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الصّحّيّة للمهاجرين واللّاجئين غير القادرين على الوصول إلى الخدمات الصّحّيّة- تقوم بنشاطاتها في الأماكن التي لا تصلها الدّول، وتنتج القيم فيها. فالأطبّاء الدّوليّون ورابطة الأطبّاء الدّوليّين على سبيل المثال ينشطون في المجال الصّحّيّ، ويقدّمون الخدمات الصّحّيّة اللّازمة في مناطق الأزمات، من خلال: إنشاء المرافق الصّحّيّة كالمشافي والعيادات ومراكز العناية النّسائيّة، وتوفير الدّعم بالمعدّات التّقنيّة والأجهزة والمواد الطّبّيّة والمساعدات الدّوائيّة بكلّ أنواعها والعيادات المتنقّلة والفحص الطّبّيّ وخدمات الرّعاية بعد العلاج والتّداوي ونشاطات التّأهيل، إلى جانب تنظيم الكوادر الصّحّيّة في مختلف البلدان. قام الأطباء الدّوليّون لوحدهم بمعاينة 671 ألف شخص في 47 دولةً، وإجراء 19 ألف عمليّة جراحيّة، وتنفيذ 21 ألف معالجة تغذية. كما أجرت رابطة الأطبّاء الدّوليّين عمليّات السّاد أو علاج المياه البيضاء في العين، وأنشأت أول مركز من مراكز التّقنيّة العالية لتصنيع وتركيب الأطراف الصّناعيّة في تركيا في كلّ من إسطنبول وأورفة والرّيحانيّة/ أنطاكية؛ لتوفير خدمة الأطراف الصّناعيّة لأصحاب الحاجة المعوّقين من

ضحايا تفجيرات الحرب في سوريا. ويهدف المركز إلى توفير الأطراف الصّناعيّة لألف محتاج إليها خلال عامين.

وفي المناطق المحرومة من التّعليم أو ذات الإمكانات المحدودة، تقوم بنشاطاتها في إنشاء مؤسّسات تعليميّة، كالمدارس والمعاهد، وترميمها وتعديلها، ودعم الموجود بالمعدّات والوسائل، وتوفير اللّوازم الدّراسيّة، والمنح الدّراسيّة، والعمل على نقل الطّلّاب الّذين اضطرّوا إلى تغيير أماكنهم داخل سوريا أو خارجها بسبب الأزمة فيها- إلى تركيا. ويوفّر وقف الدّيانة الدّعم التّعليميّ داخل تركيا وخارجها لـ 2437 طالبًا من 111 بلدًا.

تستمدّ المنظّمات الأهليّة قوّتها من طوعيّتها، والعنصر الأساسيّ الذي يوفّر الاستمراريّة لوجودها هو متطوّعوها والدّاعمون من أصحاب الخير. فقد أخذت نشاطاتها تنمو وتنتشر ولاسيّما منذ بداية القرن الحاليّ؛ بسبب وجود المتطوّعين النّشطاء من كلّ الأعمار، الّذين يبذلون كلّ غال ورخيص من الفكر والجهد والوقت والاهتمام والمعلومات والأموال المنقولة وغير المنقولة.

الخاتمة:

شهدت حياة البشريّة منذ بدايتها وحتّى اليوم هجرة النّاس من أماكن سكنها إلى الأماكن الأخرى بحثًا عن أسباب الحياة. وتمهّد الكوارث الطبيعيّة والظّروف المناخيّة إلى جانب الكوارث التي يفتعلها الإنسان لحدوث هذه الحركة السّكّانيّة. ففي القرنين العشرين والحادي والعشرين دفعت الممارسات القمعيّة بسبب العرق أو الدّين أو الجنسيّة أو الانتماء إلى طائفة اجتماعيّة أو رأي سياسيّ- ملايين النّاس في العالم إلى ترك ديارهم مكرهين. وهؤلاء النّاس الّذين اضطرّوا إلى ترك أماكن سكناهم يواجهون المشقّات المختلفة في البلاد التي لجأوا إليها. فعثور الأجنبيّ على العمل أو الدّراسة أو الحصول على تصريح إقامة يعدّ تحدّيًا بحدّ ذاته.

يوفّر المجتمع الدّوليّ للنّاس الّذين اضطرّوا إلى اللّجوء والهجرة من بلادهم بسبب الاضطهاد والقمع حقّ الحماية في البلاد المضيفة. وقد حدّد الوضع القانونيّ للّاجئين على المستوى الدّوليّ في اتّفاقيّة جنيف لعام 1951، وعرّفت الاتّفاقيّة مفهوم اللّاجئين بأنهم: الأشخاص الموجودون خارج بلادهم خوفًا من التّعرّض للاضطهاد بسبب التّمييز العنصريّ أو الدّينيّ أو القوميّ أو الانتماء إلى طائفة اجتماعيّة معيّنة، أو بسبب آرائهم السّياسيّة، ولا يستظلّون بحماية هذا البلد، ونظّمت الاتّفاقيّة حقوق اللّاجئين أيضًا، ووضعت التّرتيبات اللّازمة لضمان حماية اللّاجئين في مواقعهم.

وبعد المشقّة الشديدة والعناء الطّويل اللذين يتحمّلهما اللّاجئون يواجهون في أوّل بلد يحطّون فيه أو الذي يحطّون فيه بعد عدّة بلدان- أوضاعًا سلبيّةً، مثل الصّدمة الثّقافيّة، وسوء الفهم والتّصوّر، والممارسات المهينة. ومن ثمّ فإنّ هؤلاء النّاس في حاجة إلى مساعدات إنسانيّة وقانونيّة بسبب ضعفهم. ومن الضّروريّ الاهتمام بالمسائل التي يمكن أن تعدّ حسّاسةً لهؤلاء

النّـاس الّذين هجّـروا من أراضيهم وديارهم وبلادهم لأيّ سـبب كان؛ إذ يمكن أن يتسـبّب وضع اللّجوء في كثير من الأحيان إلى نشوء كراهية الأجانب في البلد المضيف.

والأمر المهمّ بالنّسبة للّاجئين هو توفير البيئة الآمنة لهم. والالتزامات القانونيّة تقضي بعدم ممارسة التّمييز ضدّ اللّاجئين بسبب العرق أو الدّين أو البلد، وعدم إخراجهم من بلد اللّجوء.[16] لذا اضطرّت البلدان المسـتضيفة للمهاجرين واللّاجئين إلى تنظيم سياساتها الخاصّة وإحراز تقدّم في مجال السّياسة الاجتماعيّة.

تتّخذ الدّول قرارات بشـأن رفاه أفرادها وسـعادتهم، وتتحوّل هذه القرارات إلى سياسات اجتماعيّـة. ومـن ضمن هذه السّياسـات الاجتماعيّة توفـير الأمن والصّحّة والتّعليـم والتّغذية والحماية والإسـكان والتّوظيف للأشخاص الّذين يعيشون في البلد. وتنفّذ الحكومات المحلّيّة والأسر والمجتمعات المدنيّة أيضًا إلى جانب الدّولة السّياسات الاجتماعيّة. وقد أثبتت المنظّمات الأهليّة وجودها في السّياسة الاجتماعيّة أيضًا، كما هو الحال في مختلف الميادين. ويشارك القطاع الخاصّ كذلك في السّياسـات الاجتماعيّة سـواءً في الحياة العمليّة أم خارجها. وتسهم المنظّمات الأهليّة التي تقدّم المسـاعدات اليوميّة في حلّ المشـكلة، وتعتقد أنّهـا غير كافية في ذلك، فتضع الخطط، وتنفّذ مشروعات من شأنها أن تساعد أصحاب الحاجة في الأماكن التي تشهد هجرات عـلى الاكتفاء الـذّاتيّ. حيث توفّر هذه المنظّمات الإمكانات اللّازمة للأشـخاص الّذين يعانون الضّيق بسبب الأزمة ليتمكّنوا من تأمين احتياجاتهم الشّخصيّة، ويصبحوا منتجين، ويسهموا في المجتمع الذي يعيشون فيه.

الهوامش والمصادر :

1. فاروق طشجي، راسمو السّياسات الاجتماعيّة في تركيا: الأرضيّة والتّطبيق، نوبل، إسطنبول 2016.
2. مراد جيفتجي، التّنمية الإقليميّة باعتبارها مجال الدّراسات المشتركة لفرع علوم اقتصاد التّنمية والاقتصاد الإقليميّ والسّياسات الاجتماعيّة، الدّراسات التّركيّة، المجلد 13/ 3، شتاء 2018، ص234.
3. يوسف صاين، وأحمد أوصنمز، وفرات أصلان غيري، ظاهرة الهجرة الدّوليّة وتداعياتها: حالة الهجرة السّوريّة، مجلّة البحوث الاجتماعيّة والاقتصاديّة، جامعة قرمان أوغلو محمد بك (2016 ,KMÜ)، ص2.
4. حجي يونس طش، وسلامي أوزجان، تحليل مشكلات هجرة السّوريّين في سياق السّياسات الاجتماعيّة، مجلّة حق إش الدّوليّة للمجتمع والشّغل (HAK-İŞ Uluslararası Emek ve Toplum Dergisi)، المجلد 7، العدد 17، 2018، ص41.
5. إبراهيم سركجي، و م. مراد أردوغان، الهجرة وتركيا، رسائل الهجرة Migration Letters، المجلّد 9، العدد 4، ص298.
6. سنية دادا أوغلو، وجيزل أكيز غوكمان، الهجرة والتّضامن الاجتماعيّ، النّساء المهاجرات الأجنبيّات في تركيا، دار أليف للنشر، أنقرة 2011، ص2.
7. ب. ديلارا شكر، وإبراهيم سركجي، وم. مراد يوجل شاهين، الهجرة والانسجام، Translational Press، لندن 2015، ص21.

8. لطفي سونر، البنية المؤسّساتيّة للمنظّمات غير الحكوميّة الإسلاميّة في تركيا وتغيّر نشاطاتها، تقارير بحوث أكاديميّة الإدارة العامّة1، إسطنبول 2018.
9. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP)، تقرير التّنمية البشريّة Human Development Report، 2016، ص5.
10. https://www.dw.com/tr/d %C3 %BCnyada-yard %C4 %B1ma-muhta %C3 %A7lar %C4 %B1n-say %C4 %B1s %C4 %B1-y %C3 %BCzde-5-artt %C4 %B1/a-41624508
11. UNHCR, http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html
12. Development Initiatives, Global Humanitarian Assistance Report 2018, http://devinit.org/wp-content/uploads/2018/06/GHA-Report-2018.pdf (last access date 18 July 2018)
13. Guy S. Goodwin-Gill and Jane McAdam, The Refugee in International Law, Third Edition, Oxford University Press, New York, 2007, p. 446.
14. نفس المرجع السّابق، ص471.
15. حافظة زهرة قواق، السّياسات الاجتماعيّة، تكنولوجيا المعلومات والمعونات الإنسانيّة، مركز البحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة İNSAMER، يناير/ كانون الثّاني 2014.
16. زليخة صاغلم، ضيوف المجتمع الدّوليّ: اللّاجئون، مركز البحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة İNSAMER، 2015.